

## وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٣٠٢ لسنة ٢٠١٧

### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ ؛  
وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ فى شأن الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية ؛  
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٩ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل الحكومة وتعديلاته ؛  
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧ لسنة ٢٠١٧ بإعادة تشكيل مجلس إدارة  
الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٣ لسنة ٢٠١٧ بشأن اعتماد الهيكل التنظيمي للوزارة ؛  
وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠١٧ ؛  
وعلى مذكرة رئيس الجهاز التنفيذي لهيئة تنمية الصادرات المؤرخة فى ٣/١٠/٢٠١٧ ؛

### قرر:

#### ( المادة الأولى )

يُنشأ مجلس متخصص باسم «مجلس اللوجستيات والشحن» .

#### ( المادة الثانية )

يختص المجلس بما يلي :

دراسة المعوقات التى تواجه الصادرات المصرية ذات الصلة باللوجستيات والشحن والعمل على تذليلها .  
مناقشة المستجدات على المسارات الدولية والإقليمية ووضع آليات التطبيق على المستوى الوطنى والتى من شأنها رفع كفاءة الخدمات اللوجستية .  
تعزيز أوجه التعاون مع القطاع الخاص والأكاديمى للنهوض بالخدمات اللوجستية .  
دمج قواعد البيانات لمقدمى الخدمات اللوجستية والشحن واستمرار العمل على تحديثها وتوفيرها للمصدرين من خلال البوابة الإلكترونية لهيئة تنمية الصادرات .

**( المادة الثالثة )**

يصدر بتشكيل المجلس قرار منا ، وللمجلس أن يشكل في مجال عمله لجائاً أو مجموعات عمل فنية متخصصة ، وتكون مدة انعقاد المجلس ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور قرار تشكيله .

ويكون تشكيل المجلس وفقاً للضوابط الآتية :

أن يكون نصف الأعضاء من القطاع الخاص والجهات البحثية في مجال الشحن واللوجستيات .  
أن يكون النصف الآخر من الجهات الحكومية المعنية بملفات الشحن واللوجستيات .

**( المادة الرابعة )**

يكون للمجلس هيئة مكتب تشكل من رئيس ووكيلين ، وينتخب المجلس هيئة المكتب في أول كل دور انعقاد له ، وتكون العضوية في هيئة المكتب لدورة واحدة فقط .

**( المادة الخامسة )**

يشكل للمجلس أمانة فنية من الهيئة العامة لمركز تنمية الصادرات المصرية ويصدر بشأنها قرار من الرئيس التنفيذي للهيئة ، ويحدد في هذا القرار التشكيل والمهام والمعاملة المالية ، وتتولى الأمانة الفنية نشر قرارات وتوصيات المجلس بعد التصديق عليها ومتابعة تنفيذها .

**( المادة السادسة )**

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه أو من الوكيلين في حالة غياب الرئيس كل ثلاثة أشهر ، أو في حالة طلب ربع أعضاء المجلس ، وللمجلس أن يدعو إلى اجتماعاته من يراه مناسباً من ذوي الخبرة والتخصص في مجال عمله دون أن يكون له صوت معدود في توصياته .

**( المادة السابعة )**

تصدر توصيات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين من الأعضاء ، وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

**( المادة الثامنة )**

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٧/١٠/٨

وزير التجارة والصناعة

مهندس / طارق قابيل